



أولاً: مفترق التحول... والفرصة التي لا نحتمل التاجيل

تشهد الكويت اليوم تحديات اقتصادية هيكلية غير مسبوق، تهدد استدامة نموها الريعي الذي اعتمد لسنوات على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل. ففي ظل تقلبات أسعار النفط، وارتفاع النمو السكاني، واستمرار الإنفاق الجاري الذي تجاوز 85% من الميزانية العامة، تتآكل القدرة التمويلية للدولة على الوفاء باحتياجاتها التنموية. والأسوأ من ذلك أن مساهمة القطاع الصناعي غير النفط لا تزال دون 6% من الناتج المحلي، وهي من أدنى النسب خليجياً، ما يعكس هشاشة القاعدة الإنتاجية وضعف التنوع.

ومع دخول أكثر من 14.000 خريج سنوي إلى سوق عمل لا يوفر فرصاً إنتاجية حقيقية، يتعاظم الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وتبرز الحاجة إلى إعادة رسم العلاقة بين المال والإنتاج، وتحويل البنوك الوطنية من مجرد مؤسسات إقراض إلى أدوات سيادية تسهم في بناء اقتصاد صناعي متنوع ومستدام.

وقد قدم مشروع «أكوا باور» بتحالف سعودي - كويتي نموذجاً رائداً لهذا التحول، حيث تجاوزت قيمة المشروع الاستثماري مليار دينار، بتمويل من كيانات سيادية كويتية، ما يؤكد أن رأس المال الوطني قادر على قيادة مشاريع استراتيجية ضخمة إذا تم توجيهه بروؤية واضحة وأدوات مؤسسية فعالة.

يتسق هذا التحول المنشود مع رؤية الكويت 2035، خاصة في محاور «تنويع الاقتصاد»، و«زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية»، مما يجعل المشروع ليس مجرد مبادرة اقتصادية، بل لبنة أساسية في تنفيذ الرؤية الوطنية الكبرى.

ثانياً: من التمويل إلى التمكين...

عبر تأسيس شركات وطنية واكتنابات عامة

تثبت التجارب الدولية أن البنوك ليست فقط خزائن للسيولة، بل أدوات استراتيجية للتنمية متى ما وضعت في الإطار المؤسسي الصحيح. ففي الولايات المتحدة، تحول بنك JP Morgan إلى شريك تمويلي لمشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة. وفي سنغافورة، لعب بنك DBS دوراً محورياً في تمويل المشاريع التكنولوجية والناشئة، ما ساهم في تحويل البلاد إلى مركز اقتصادي عالمي. أما في الصين، فقد شكّل بنك ICBC الذراع المالية الأساسية للنهضة الصناعية الكبرى.

هذه التجارب تظهر أن البنوك يمكن أن تنشئ - بالتعاون مع الدولة وصناديقها السيادية - شركات وطنية استثمارية في قطاعات الصناعة، والخدمات اللوجستية، والطاقة، والتكنولوجيا.

رأي نقلي

من البنوك إلى الصناعة: تحالف سيادي لبناء اقتصاد إنتاجي... جديد من الإيداعات الخارجية إلى توطين الصناعة... بتحالف وطني ترعاه الدولة وتقوده البنوك



طارق الوزائ: باحث في الشؤون النفطية

العالمية، وتبني ثقافة الابتكار الصناعي. فالشراكة مع شركات عالمية رائدة مثل BASF، SABIC، Dow، LG Chem لا توفر فقط نقلاً مباشراً للتقنيات الحديثة وخبرات التصنيع المتطور، بل تفتح أيضاً آفاقاً جديدة للوصول إلى الأسواق الدولية عبر عقود شراء مضمونة، وتدعم تأسيس مراكز أبحاث وتطوير داخل الكويت، وتسهم في تنمية المهارات الوطنية وخلق وظائف نوعية، مما يعزز من قدرة الدولة على بناء قاعدة صناعية تنافسية مستدامة تشكل ركيزة للأمن الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

ثامناً: بيئة استثمارية محفزة ومنصة تنفيذية ذكية

لضمان فاعلية هذا التحول لا بد من بناء منظومة استثمارية محفزة تشمل إعفاءات ضريبية تصل إلى 10 سنوات، وتسهيلات جمركية، وتخصيص أراض صناعية مجهزة بالبنية التحتية، بالإضافة إلى دعم إنشاء مراكز أبحاث وابتكار، وضمان الاستقرار التشريعي من خلال آليات تحكيم مستقلة.

ويقترح تأسيس مدينة صناعية ذكية تضم جماعات صناعية متخصصة، مراكز تصدير، حاضنات أعمال، ومراكز تطوير وابتكار، بإدارة مستقلة ومؤشرات أداء دقيقة تشمل:

- عدد المشاريع.
- الوظائف.
- نسب الإحلال محل الواردات.
- القيمة المضافة.

ثاسعاً: نتائج قابلة للتحقيق خلال خمس سنوات

إذا ما تم تنفيذ هذه الخطة، فمن المتوقع خلال أول خمس سنوات:

- تمويل أكثر من 200 مشروع صناعي.
- خلق ما لا يقل عن 15 ألف وظيفة مباشرة.
- إحلال 30% من الواردات.
- رفع مساهمة القطاع الصناعي غير النفط من 6% إلى 20% من الناتج المحلي.

عاشرًا: القرار السياسي هو نقطة التحول

لكن هذا الحلم لن يتحول إلى واقع إلا إذا صدر قرار سيادي من مجلس الوزراء يتبنى المشروع رسمياً، ويلزم الجهات المعنية بتأسيس التحالف والصندوق ضمن جدول زمني محدد، وتحت إشراف مباشر من القيادة العليا للدولة. فغياب الغطاء السياسي سيجعل هذه الرؤية تصف إلى سجل الدراسات المؤجلة، رغم أنها قابلة للتنفيذ الفوري وتملك كل شروط النجاح. ولضمان التنفيذ المؤسسي الفعلي، يقترح إصدار مرسوم بقانون أو تضمين المشروع ضمن برنامج عمل الحكومة المعتمد من مجلس الأمة، مما يمنح قوة قانونية إلزامية، ويجعل متابعته جزءاً من التزامات الدولة الرسمية.

لإحلال الصناعة الوطنية بدل الاستيراد.

رابعاً: تحالف مالي - صناعي بقيادة وطنية

انطلاقاً من هذه الضرورة، علينا إنشاء تحالف وطني يقوده البنك الوطني الكويتي، وتشارك فيه البنوك التجارية، البنك الصناعي، الهيئة العامة للاستثمار، مؤسسة التأمينات، الأوقاف، وبيت الزكاة، بهدف توجيه السيولة الوطنية نحو مشاريع صناعية حقيقية، وتحويل التمويل من نشاط تقليدي إلى دور تنموي وطني.

وتشير أرقام البنك المركزي إلى أن إجمالي الودائع في النظام المصرفي تجاوز 50 مليار دينار بنهاية 2024، في حين لم يتجاوز التمويل الموجه مباشرة إلى القطاع الصناعي نسبة 2%، وهي فجوة هائلة وفرصة ضائعة إن لم تتحرك الدولة لتحويل هذا الكم من السيولة إلى طاقة إنتاج.

لحماية هذه الاستثمارات طويلة الأمد، يوصى بإصدار قانون خاص للاستثمارات الصناعية الجديدة، يضمن استقرار الأنظمة الضريبية، ويوفر حماية قانونية للمستثمرين المحليين والأجانب لمدة لا تقل عن 15 عاماً.

خامساً: الصندوق الوطني للتحول الصناعي

يقترح ضمن هذا التحالف إنشاء صندوق وطني للتحول الصناعي، برأس مال لا يقل عن 10 مليارات دينار كويتي، بتمويل مشترك من الحكومة بنسبة 50%، والقطاع البنكي بنسبة 50%، على أن يدار باستقلالية مهنية، ووفق أفضل معايير الحوكمة والشفافية.

سيقدم الصندوق أدوات تمويل مرنة تشمل القروض الميسرة، التمويل الإسلامي (مرابحة، مضاربة، إيجارة)، مساهمات في رأس المال، وضمانات لتقليل المخاطر على المستثمرين ورواد الأعمال. كما سيخصص جزءاً من رأسماله لدعم الصناعات التكنولوجية والدوائية والمشروعات ذات القيمة التقنية العالية. ويتوقع أن يحقق عائداً لا يقل عن 12% سنوياً، مع فترة استرداد لا تتجاوز 7 سنوات، ما يجعله مشروعاً تنموياً مجدياً اقتصادياً.

ويتم تمويل هذه الشركات عبر أدوات مصرفية ميسرة، مع توفير الضمانات من قبل الدولة أو الصناديق التنموية.

وبعد تحقيق النجاحات التشغيلية والربحية، يمكن تحويل هذه الكيانات إلى اكتتابات عامة (IPO) في السوق المحلي، بما يحقق:

- استرداد رأس المال للمؤسسين (البنوك والصناديق).
- فتح المجال للمواطنين والمستثمرين للمشاركة في الثروة الإنتاجية.
- ترسيخ الشفافية والحوكمة المؤسسية.
- تنشيط البورصة كمحرك للتنمية الاقتصادية، بدلاً من كونها مجرد أداة تداول استهلاكي.
- إن هذا النموذج القائم على التحالف بين الدولة والبنوك والمواطنين عبر شركات إنتاجية وطنية قابلة للإدراج، يمثل مساراً عملياً وأقرباً لتحقيق التحول الصناعي دون الاعتماد المفرط على الدولة، ودون الانسياق وراء الخصخصة غير الناضجة.

ثانياً: الكويت عاصمة للنفط... منصة للتصنيع التحويلي

تشكل مبادرة «الكويت عاصمة للنفط»، التي تبنتها لجنة الشؤون النفطية في مجلس الأمة، أساساً استراتيجياً لإعادة توجيه الثروة النفطية نحو التصنيع. فبدل تصدير المواد الخام بأسعار متذبذبة، بات من الضروري تصنيعها محلياً وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل البوليمرات، المواد المركبة، الألياف الصناعية، الأدوية، والمكونات الإلكترونية. وتوفر شركة «إيكويت» البتروكيماوية أكثر من 6 ملايين طن سنوياً من المواد الخام الأساسية مثل الإيثيلين، البولي إيثيلين، وجلايكول الإيثيلين، وهي كافية لإطلاق عشرات الصناعات التحويلية، إذا ما تم تسخير التمويل والمؤسسات المناسبة. وتشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن واردات الكويت من منتجات بلاستيكية وطبية وإلكترونية تجاوزت 800 مليون دينار عام 2024، ما يعني أن هناك سوقاً جاهزة

بعد موسم حافل بالتفاعل والإقبال

«بوبيان» يختتم رعايته لـ «ديوانية الأربعاء الصيفية»

دانة الحمادي: رعاية الفعاليات المجتمعية جزء من التزامنا برؤية مؤسسية تواكب مختلف جوانب الحياة



دانة الحمادي

اختتم بنك بوبيان رعايته لفعاليات ديوانية الأربعاء الصيفية التي امتدت على مدار شهرين متتاليين ضمن مساعيه المتواصلة لتعزيز دوره المجتمعي، وتأكيد حضوره في المبادرات ذات القيمة المضافة التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع وتواكب مختلف جوانب الحياة.

وبهذه المناسبة، قالت المسؤول الأول في إدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في البنك دانة الحمادي إن رعاية بوبيان لهذه الفعالية تعكس النهج المؤسسي للبنك في الجمع بين الريادة المصرفية والمسؤولية المجتمعية، مضيفة: «نؤمن في بوبيان

بأن رؤيتنا المؤسسية تقوم على ترسيخ الشراكة الحقيقية مع المجتمع، والإسهام في تشكيل مشهد ثقافي واجتماعي أكثر وعياً وتأثيراً، ومن هنا جاءت رعايتنا لديوانية الأربعاء كمنصة تحمل رسالة فكرية ومجتمعية وتسهم في تعزيز دور المرأة وتعزيز قيم الحوار البناء في المجتمع». وأضافت: «على مدى شهرين متتاليين، شهدت فعاليات ديوانية الأربعاء الصيفية تفاعلاً لافتاً، حيث تجاوز الحضور الأسبوعي 250 مشاركة، فيما تخطى العدد في الجلسة الختامية 400 مشاركة، ليصل إجمالي الحضور إلى نحو 1650 مشاركة». وتناولت المحاضرات والجلسات النقاشية موضوعات دينية واجتماعية وثقافية وتوعوية متنوعة تعكس اهتمامات المرأة وقضاياها، بمشاركة عدد من الشخصيات والقيادات المعروفة مجتمعياً من مختلف المجالات، مما عزز دور الديوانية كمنصة

ممكنهم من التخطيط المسبق لتحقيق طموحاتهم وتعظيم مدخراتهم

«بيت التمويل» يقدم خطة «إنجاز» الاستثمارية للشباب

في السنة الأولى، و60% كل سنة بعد السحب الأول، ويمكن إيداع دفعات مالية محددة، إضافة إلى المبالغ الشهرية المستقطعة دون تأثير على الجدول الزمني لخطة الاستثمار.



تغطية بقية المبلغ المستهدف غير المدفوع. ومن مزاي «إنجاز» أنه بإمكان العميل تعديل المبلغ المراد استثماره أو الدفعات الشهرية في أي وقت، ويتم تحويل المبالغ تلقائياً بصورة شهرية من حساب العميل إلى «إنجاز». وتتميز الخطة الاستثمارية التي يقدمها بيت التمويل الكويتي بالرونه، حيث يمكن سحب 60% من الرصيد

انطلاقاً من دوره الريادي في طرح حلول فريدة من نوعها ومنتجات مبتكرة لتلبية متطلبات عملائه يواصل بيت التمويل الكويتي تميزه في توفير أفضل الحلول والخطط الاستثمارية وفق أعلى المعايير العالمية في الجودة والتميز، ويحرص بيت التمويل الكويتي على تحقيق تطلعات الشباب الاستثمارية عبر خطة «إنجاز»، إذ تسهم هذه الخطة الاستثمارية المرنة في تمكين الشباب من التخطيط المسبق وتحقيق ألامهم بالبدء في استثمار مدخراتهم، كإقامة مشروع خاص، أو شراء منزل مناسب، ومن شروط الخطة الاستثمارية «إنجاز»، أن يتراوح عمر العميل بين 21 و55 عاماً، فيما تتراوح مدة الاستثمار بين سنتين ونحو خمس عشرة سنة، وتمكن خطة «إنجاز» من الادخار بمبالغ شهرية تقدم

معرفة وثقافية فاعلة في المشهد المجتمعي الكويتي. وأوضحت الحمادي: «هذا الإقبال الكبير يؤكد أن المجتمع في حاجة مستمرة إلى مثل هذه المنصات التي تخلق فرصة للنقاش والتبادل الفكري في أجواء إيجابية، وهو ما يجعلنا لا نبويان نحرص على دعمها والحضور فيها». واختتمت، مؤكدة أن دعم الفعاليات الثقافية والاجتماعية يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية، ليوكد بوبيان حرصه على المشاركة والدعم الفاعل في أي مبادرة تعكس قيمة مجتمعية أو تسهم في بناء الوعي داخل المجتمع.

أميركا في الصدارة بـ 8133 طناً.. والأسر الهندية تمتلك وحدها 25 ألف طن!

22,93 ألف طن احتياطات الذهب لدى أكبر 8 دول امتلاكاً للمعدن الأصفر



ذهب يبلغ 2451 طناً، ولا تزال إيطاليا تقوام بيع احتياطاتها رغم ديونها الوطنية الهائلة. وكان هذا الاحتياطي بمثابة درعها، إذ منع الانهيار التام خلال الأزمات المالية. وتمتلك فرنسا 2452 طناً من احتياطي الذهب. وقد لعبت دوراً محورياً في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، وتعزيز اليورو، وتمتلك سويسرا 1040 طناً من احتياطات الذهب، وبامتلاكها احتياطياً كبيراً من الذهب يبلغ 2333 طناً، خففت روسيا من تأثير العقوبات الأميركية والأوروبية، وواجهت انخفاض قيمة الروبل، وأنشأت لمواجهة النظام العالمي أحادي القطب. ورغم مشترياتها الضخمة سنوياً وتصورها لقائمة البنوك المركزية الأكثر طلباً للذهب منذ عام 2021 تمتلك الصين 2292 طناً من احتياطات الذهب، مما يدعم مساعيها لتدويل اليوان، مما يساعد أيضاً على تقليل التأثير بالدولار الأميركي خلال الصدمات الاقتصادية. وتمتلك سويسرا 1040 طناً من احتياطات الذهب، مما يحافظ على استقرار الفرك السويسري. تمثل الأنظمة المصرفية السويسرية مستودعاً للثروات العالمية، كما أن استقرار عملتها يعزز مصداقيتها. ويسهم الذهب باستقرار احتياطات الهند من النقد الأجنبي، ويشكل حاجزاً واقياً ضد الأزمات العالمية، مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والصراع في الشرق الأوسط، والتي يمكن أن تمتد بسهولة لأزمات الطاقة، ونظراً لاعتماد الهند على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الطاقة، يعد الذهب إحدى نقاط الضعف الرئيسية، يمتلك بنك الاحتياطي الهندي 880 طناً من احتياطات الذهب.

العربية: تحولت البنوك المركزية عالمياً في السنوات الأخيرة نحو بناء احتياطات ضخمة من الذهب المادي بعد توترات جيوسياسية عالمياً وتحولات في الأسواق، ولكن بعد كل المشتريات خلال السنوات الماضية، من البنوك المركزية صاحبة أكبر احتياطي ذهب في العالم. كشف تصنيف مجلس الذهب العالمي اعتباراً من منتصف عام 2025 الترتيب الجديد لأكبر البنوك المركزية احتفاظاً باحتياطات من المعدن الأصفر، حيث تصدرت الولايات المتحدة القائمة، بينما تشهد الهند والإمارات نمواً قياسياً. وتشير البيانات إلى أن أكبر بنوك مركزية امتلاكاً للمعدن الأصفر لديها احتياطات مجتمعة تبلغ نحو 22,93 ألف طن، ولكن الألاف للنظر أن الأسر الهندية تمتلك ما يقارب 25 ألف طن من الذهب، وهو ما يمثل قوة خفية هائلة. وتعد الولايات المتحدة الأميركية الرائدة عالمياً بلا منازع من حيث احتياطات الذهب، حيث بلغ احتياطها 8133 طناً اعتباراً من 2 مايو 2025، حيث تمثل الاحتياطات في «فورت نوكس» للعمود الفقري لول ستريت وواشنطن فهي تتيح للولايات المتحدة مرونة مالية، وتزيد ثقة المستثمرين في عملتها، وفي الوقت نفسه تؤكد هيمنتها المالية العالمية. وتحظى ألمانيا بثاني أكبر الاحتياطات عالمياً، ولكنها أقل من نصف احتياطات الولايات المتحدة من الذهب، حيث يبلغ 3351 طناً. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت قوة ألمانيا في العودة الاقتصادية، وحتى خلال أزمة منطقة اليورو، أنقذت ألمانيا العبد من الدول الأوروبية، مثل أيسلندا والبرتغال واليونان وغيرها، وفقاً لما ذكره موقع «wionews». وتحتل إيطاليا المركز الثالث في القائمة باحتياطي